حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تطور المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء في الكويت، من الماضي القريب إلي الحاضر

د. بدر عدنان الخبيزي*

أستاذ مشارك علم الاجتماع والجريمة – أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت
Bader.alkhubaizi@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/09/24
تاريخ قبول البحث: 2024/09/29
تاريخ النشر: 2024/12/30

المستخلص:

هدف البحث الحالي إلى تتبع مسيرة تطور المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء في الكويت من الماضي القريب وحتى الحاضر، واستعراض الجهود التي بذلت في هذا المجال، ورصد التحديات التي تواجه هذه التطورات، وكيفية التغلب عليها، وتقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها والاسترشاد بها في عملية تطوير المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء في هذه المؤسسات في الكويت.

والبحث الحالي يعتبر من نمط البحوث أو الدراسات الوصفية التي تعتمد على الوصف الكيفي لموضوع البحث، حيث تم الحديث عن: المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء بها في الماضي القريب والحاضر، وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات العلمية المرتبطة بكل من: علم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجنائي ومهنة الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم.

ومن أهم نتائج البحث الإجابة عن جميع أسئلة البحث، وتقديم عدد من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها والاسترشاد بها في تطوير المؤسسات الإصلاحية بالكويت وبرامج رعاية النزلاء بها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الإصلاحية، الرعاية الاجتماعية، التأهيل المهني، ماضي برامج رعاية النزلاء في الكويت، حاضر برامج رعاية النزلاء في الحاضر.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

مقدمة:

لطالما كانت السجون Prisons بيئة حاضنة لأولئك الذين انحرفوا عن مسار القانون، وتحولت هذه السجون نتيجة عوامل عديدة من مجرد أماكن للعقاب إلى مراكز للرعاية والتأهيل والإصلاح. ومن هذه العوامل على سبيل المثال: تحول الفلسفة الجنائية من العقاب إلى الإصلاح، والاعتراف المتزايد بحقوق الإنسان بما فيهم نزلاء هذه السجون، والآثار السلبية للسجون التقليدية مثل: التأثيرات النفسية والاجتماعية والجسدية على النزلاء، وزيادة معدلات العودة إلى الجريمة، والتطورات العلمية والمعرفية الحديثة في هذا المجال، والضغوط الاجتماعية والسياسية، والاعتبارات الاقتصادية وخاصة ما يتعلق بتكلفة الجريمة والعودة إليها... (انظر: Browen ، 1992: 180؛ Colman & Gressey، 1995: 397 ؛ Klismet & Clarissa ، 2020 : 23).

ولقد تحولت السجون من مبني مغلق ذو جدران عالية وأسوار أسمنتية متينة وحراسات مشددة وأبواب حديدية كبيرة وأسلاك شائكة إلى مؤسسات إصلاحية Correctional institutions تهدف إلى إعادة تأهيل وإصلاح للنزلاء حتى يصبحوا مواطنين صالحين ومنتجين ونافعين لأنفسهم ولأسرهم وللمجتمع ككل.

وأصبح الاستثمار في برامج رعاية النزلاء في المؤسسات الإصلاحية ليس استهلاكا ضائعا أو مجرد عمل إنساني فقط، بل هو أيضا استثمار في الأمن Security بمختلف أنواعه للمجتمع ككل، من خلال إعادة تأهيل النزلاء وإعدادهم للاندماج في المجتمع. وبالتالي يمكن القول بأن هذه البرامج تساهم في بناء مجتمع أكثر أمانًا واستقرارًا. وفي ضوء ما سبق يمكن استنتاج أنه كلما توفرت وزادت برامج رعاية نزلاء المؤسسات الإصلاحية كلما زاد معدل انتشار الأمن في المجتمع، والعكس صحيح.

هذا ولقد بذلت ومازالت تبذل الغالبية العظمي من دول العالم بما فيهم دولة الكويت، الجهود الكبيرة من أجل تطوير كل من المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء فيها. من هذه الجهود على سبيل المثال: زيادة وتنويع برامج رعاية النزلاء، وزيادة الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب والتأهيل المهني والتشغيل للنزلاء والمفرج عنهم وأسرهم، وتوفير التوعية والإرشاد الديني، وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي والأنشطة الرياضية والترفيهية للنزلاء، وتوفير برامج علاج الإدمان، والإفراج الشرطي، وتخفيض العقوبات، والتدرج فيها، وتطبيق العقوبات البديلة، وتقديم برامج الرعاية اللاحقة، وتقديم المساعدات المالية والمادية لأسر النزلاء والمفرج عنهم...

ولقد تطورت أنظمة السجون وبرامج رعاية النزلاء في الكويت بشكل كبير على مر العصور. فقبل ظهور الدولة الحديثة، كان مفهوم السجن يختلف تماماً عما هو عليه اليوم. فبدلاً من المؤسسات الإصلاحية التي نراها حالياً، فكانت هناك أساليب بدائية للسجن، وطرق بدائية للتعامل مع المخالفين للقانون. لذا وجب إلقاء الضوء على هذا التطور، حتى أصبحت المؤسسات الإصلاحية في الكويت وبرامج رعاية النزلاء بها متطورة بشكل ملحوظ، ومتوافقة مع الفلسفة الإنسانية في التعامل مع النزلاء، ومتوافقة مع الغالبية العظمي من المعايير الدولية والعربية في هذا المجال.

مشكلة البحث:

في ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث الحالية في: دراسة تطور المؤسسات الإصلاحية (السجون) وبرامج رعاية النزلاء (السجناء) بها في الكويت، من الماضي القريب (قبل ظهور الدولة الحديثة) إلى الحاضر.

أهداف البحث:

1- تتبع مسيرة تطور المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء في الكويت من الماضي القريب وحتى الحاضر.

2- استعراض الجهود التي بذلت في هذا المجال.

3- رصد التحديات التي تواجه هذه التطورات، وكيفية التغلب عليها.

4- تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها والاسترشاد بها في عملية تطوير المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء في هذه المؤسسات في الكويت.

أهمية البحث:

1- البحث الحالي يُعتبر إضافة علمية بسيطة لزيادة كمية المعرفة عن موضوع المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء بها، وتطورها في الكويت من الماضي القريب إلي الحاضر.

2- يُمكن أن يساعد البحث الحالي في تطوير المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء بها في الكويت، وذلك من خلال تقديم عدد من التوصيات في هذا الشأن.

تساؤلات البحث:

1- ما ملامح برامج رعاية السجناء في السجون بالكويت في الماضي القريب؟

2- ما ملامح برامج رعاية النزلاء في المؤسسات الإصلاحية بالكويت في الحاضر؟

3- ما أهم التطورات التي شهدتها برامج رعاية النزلاء في المؤسسات الإصلاحية في الكويت في العقود الأخيرة؟

4- ما التحديات التي تواجه برامج رعاية النزلاء في المؤسسات الإصلاحية في الوقت الحالي؟

5- ما التوصيات لمواجهة هذه التحديات ولتطوير برامج رعاية النزلاء في المؤسسات الإصلاحية في المستقبل؟

نوع البحث:

البحث الحالي يعتبر من نمط البحوث الوصفية Descriptive studies التي تعتمد على الوصف الكيفي لموضوع البحث، حيث تم الحديث عن: المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء بها في الماضي القريب والحاضر، وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات العلمية المرتبطة بكل من: علم الاجتماع الجنائي وعلم النفس الجنائي ومهنة الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم.

مصادر بيانات البحث وأدواته:

لإعداد البحث الحالي أعتمد الباحث علي مصادر للبيانات عديدة واستخدم أدوات متنوعة وذلك لجمع البيانات المطلوبة. فالباحث له خبرة عملية في مجال المؤسسات الإصلاحية اكتسبها من خلال عمله كضابط شرطة في المؤسسات الإصلاحية بالكويت حوالي 12 سنة من عام 2007 إلى عام 2018، أيضا من خلال تدريسه للعديد من المواد الدراسية (مثل: علم الإجرام والأمن الاجتماعي) المرتبطة بموضوع البحث الحالي في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت. بالإضافة إلى ذلك قام الباحث بزيارة هذه المؤسسات مرات كثيرة وذلك بحكم عمله فيها، ومقابلة العديد من المسئولين والعاملين بها. هذا ولقد تم الرجوع إلى بعض القوانين واللوائح والقرارات والتقارير التي صدرت في شأن المؤسسات الإصلاحية في الكويت وبرامج رعاية النزلاء بها.

مصطلحات ومفاهيم البحث:

المؤسسات الإصلاحية:

منذ سنوات عدة بدأ استخدام مصطلح المؤسسات الإصلاحية Correctional institutions بدلا من مصطلح المؤسسات العقابية، حتى يتم تقليل الوصمة الاجتماعية Social Stigma لنزلاء هذه المؤسسات. ومن منطلق انتقال التركيز من فكرة العقاب إلى فكرة الرعاية والتأهيل والإصلاح لنزلاء هذه المؤسسات. والمؤسسات الإصلاحية هي مؤسسات إيوائية تستهدف السجناء بإعادة تأهيلهم اجتماعياً ونفسياً ومهنياً وإصلاحهم سلوكياً حتى يصبحوا مواطنين صالحين ونافعين لأنفسهم وللمجتمع (أبو النصر، 2010 : 210).

أيضا عرفت منظمة العفو الدولية (2024) المؤسسات الإصلاحية بأنها تلك المنشآت التي تهدف إلى إعادة تأهيل الأفراد الذين ارتكبوا جرائم، ومساعدتهم على الاندماج مرة أخرى في المجتمع. وتختلف هذه المؤسسات عن السجون التقليدية في أنها تركز بشكل أكبر على إعادة تأهيل السجناء وتزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة للحياة المستقلة والعمل المنتج (Amnesty International Organization ، 2024).

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف المؤسسات الإصلاحية بأنها مؤسسات مجتمعية تؤدي وظيفة اجتماعية ضرورية في المجتمع، تتمثل في تنفيذ الأحكام الجنائية، التي صدرت عن المؤسسات القضائية. والنزلاء بها يؤدون العقوبة المقررة عليهم بالقانون، وتمثل أيضا وظيفة اجتماعية هامة، باعتبارها عاملا رادعا، ضد السلوك المخالف للنظام الاجتماعي (الردع الخاص)، وهي كذلك أداة يلوح بها المجتمع لمكافحة الجريمة لمن تسول له نفسه أن يقترف أي جريمة (الردع العام).

مفهوم الرعاية:

مصطلح الرعاية Care بصفة عامة يشير إلى مجموعة البرامج والخدمات التي يتم تقديمها للفئات التي تحتاجها (مثل: الأطفال في ظروف صعبة والمراهقين والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء والمهاجرين ونزلاء السجون

والمفرج عنهم وأسرهم ...) بهدف توفير الحماية لهم ومساعدتهم على اشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم وتنمية قدراتهم (أبو النصر، 2024: 30). وللرعاية أنواع عديدة، منها على سبيل المثال: الرعاية الصحية والرعاية التعليمية والرعاية النفسية والرعاية القانونية والرعاية الاقتصادية...(انظر: الرواشدة: 2019، 128).

هذا ويعرف روبرت باركر Robert Barker (2003: 455) الرعاية الاجتماعية بأنها نسق أو نظام قومي من البرامج والمنافع والخدمات التي تساعد الناس على إشباع حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية بما يساهم في المحافظة على المجتمع.

هذا ويمكن تعريف الرعاية النزلاء في المؤسسات الإصلاحية بأنها مجموعة البرامج والخدمات بمختلف أنواعها (مثل: الصحية والدينية والرياضية والاجتماعية...) التي تقدم لنزلاء هذه المؤسسات والمفرج عنهم وأسرهم لمساعدتهم على اشباع حاجاتهم الاجتماعية وحل مشكلاتهم الاجتماعية والعيش حياة كريمة.

مفهوم التأهيل وإعادة التأهيل:

يقصد بالتأهيل بصفة عامة عملية تهدف إلى تقويم القدرات النافعة لدى الفرد وتنميتها والاستفادة منها (Browen ، 1979 :250). وهناك أنواع عديدة من التأهيل، منها: التأهيل النفسي والتأهيل الاجتماعي والتأهيل التعليمي والتأهيل الطبي والتأهيل المهني... ويقصد بالتأهيل المهني جعل المرء مؤهل مهنيا أو حرفيا، أي قادر علي تطبيق أو ممارسة حرفة من الحرف المناسبة أو الملائمة له. ويشمل التأهيل المهني مجموعة من الخدمات منها: التعليم والتوجيه المهني والتدريب المهني والتشغيل المهني أي توفير العمل المناسب للشخص...

والمفروض أن تقدم السجون أو المؤسسات الإصلاحية كل أنواع التأهيل السابق الإشارة إليها وبالشكل المطلوب والمناسب والمهني والكافي. ويقصد بالتأهيل المهني في المؤسسات الإصلاحية بأنه كافة خدمات التوجيه المهني والتدريب المهني والتشغيل المهني للنزلاء لتنمية ما لديهم من مهارات وقدرات في التدريب على حرفة معينة مناسبة لهم ومتوافقة مع عمرهم وقدراتهم المختلفة ومع متطلبات واحتياجات سوق العمل في المجتمع.

تجربة الكويت في تطوير المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء بها:

تجربة الكويت في الماضي:

تطورت أنظمة السجون وبرامج رعاية النزلاء بها في الكويت بشكل كبير على مر العصور. فقبل ظهور الدولة الحديثة، كان مفهوم السجن يختلف تماماً عما هو عليه اليوم. فبدلاً من المؤسسات الإصلاحية التي نراها حالياً، فكانت هناك طرق بدائية للتعامل مع المخالفين للقانون. وكانت العقوبات تتم في العراء أو في أماكن بسيطة مثل "الدكان" وسط السوق. وكانت السجون في الفترة المبكرة في شكل:

1- الدكان: الدكان كان مكان صغير وبسيط في وسط السوق مخصص لحبس المخالفين في البداية. وكانت العقوبات تتم في العراء أو داخل الدكان. ولم يكن في هذا الدكان أي نوع من الرعاية للمسجونين.

2- الحبس المنزلي: كان الحبس المنزلي طريقة أخرى للتعامل مع المخالفين، حيث يتم حبس الشخص في منزله تحت حراسة.

3- الجلد والتعزير: كانت العقوبات البدنية مثل الجلد والتعزير تستخدم بكثرة كوسيلة للردع.

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2733524#

ويمكن تحديد المراحل التاريخية لتطور السجون في الكويت، كالتالي:

1- فترة ما قبل عام 1955 (السجن كدكان): في البداية، كانت السجون في الكويت عبارة عن دكان كبير في وسط السوق، حيث كان يتم حبس المخالفين.

2- فترة ما بعد عام 1955 (النقل إلى الصفاة): مع تزايد عدد السجناء، تم نقل السجن إلى منطقة الصفاة، ولكن ظلت الظروف قاسية ولا تتوفر فيها أي برامج لإعادة التأهيل.

3- التطوير في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح: شهدت السجون تطوراً ملحوظًا في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، حيث تم بناء سجون جديدة وتوفير بعض الخدمات الأساسية للسجناء.

4- التحول إلى مؤسسات إصلاحية: في العقود الأخيرة، تحولت السجون في الكويت إلى مؤسسات إصلاحية، حيث يتم التركيز على برامج إعادة التأهيل والتدريب المهني للسجناء.

فلقد كانت السجون قديما في الكويت لا تتوافق مع المعايير الدولية والعربية للسجون، وتعاني من التكدس والازدحام، وعدم تطبيق تصنيف النزلاء، والتركيز على العقوبة وسلب الحريات، ومحدودية دور تنظيمات المجتمع المدني في تعزيز برامج الرعاية للنزلاء والمفرج عنهم وأسرهم، وندرة الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال، وعدم تطبيق كثير من الاتجاهات الحديثة في مجال السجون ورعاية السجناء، مثل: بدائل السجون والعقوبات البديلة وخصخصة السجون ونظام التدرج وإجازات السجناء والرعاية اللاحقة... أيضا كان مفهوم الأمن في الماضي قاصرا فقط على المحافظة على الأمن بمفهومه العسكري والعلاجي.

تجربة الكويت في الحاضر:

أما السجون في الكويت والذي أصبح أسمها المؤسسات الإصلاحية في الوقت الحاضر فلقد حدث بها تطور كبير. ويمكن رصد ملامح هذا التطور في: إنشاء سجون جديدة وحديثة، وتطوير السجون القديمة، وتقديم برامج رعاية وتأهيل وإصلاح شاملة ومتنوعة للنزلاء، وتوفير برامج مُتخصصة تتناسب مع احتياجات فئات معينة من النزلاء، مثل برامج مكافحة الإدمان وبرامج معالجة العنف الأسري وبرنامج النصح والإرشاد لنزلاء أمن الدولة، وتشجيع المُشاركة المجتمعية في عملية إعادة تأهيل النزلاء، والتعاون مع القطاع الخاص والجمعيات ذات النفع العام أو الأهلية العاملة في المجال لتوفير فرص التدريب والعمل للنزلاء بعد قضاء عقوبتهم، وزيادة عدد هذه الجمعيات وتشجيعها عن ذي قبل،... أيضا أصبح مفهوم الأمن في الحاضر في الكويت له بعد وقائي بجانب بعده العلاجي، وشريك للدولة في تحقيق التنمية.

وبشيء من التفصيل، فإنه مع تطور الحياة المدنية في الكويت وزيادة عدد السكان وزيادة عدد الأجانب المقيمين وزيادة التجارة... ظهرت الحاجة إلى تنظيم السجون وتحديثها، فكانت بداية النظر في التحديث والاهتمام بها في 2 أكتوبر 1954 عندما أرسل نائب رئيس الشرطة آنذاك الشيخ الراحل سعد العبد الله السالم الصباح كتابا إلى اللجنة التنفيذية العليا دعا إلي الاهتمام بالسجون ورفع مستواها وجعلها أداة للإصلاح والتعليم والتهذيب للخارجين عن القانون، وجعلهم مواطنين صالحين.

وفي أكتوبر 1954 تم اتخاذ قرار بإقامة مصلحة خاصة بالسجون ووضع الأنظمة المنظمة لها. وبالفعل تم بناء السجن المركزي (مخصص للجرائم الجنائية والجسيمة) وبناء السجن العمومي (يطلق عليه سجن طلحة) (مخصص لتنفيذ أحكام المرور والشيكات والجنح) بعيدا عن المناطق السكنية، به عدد من العنابر: عنبر للرجال وعنبر للنساء وعنبر للأحداث وعنبر للتهذيب ومستشفى. ثم تم انشاء سجن صغير خاص بالنساء (مخصص لكل الأحكام) نظرا لقلة عددهن (وصل عددهم 146 نزيلة حتى يونيو 2023). وفي يونيو 1955 تم تخصيص سجن للأحداث منفصل عن سجن للكبار. وفي يونيو 2023 وصل عدد السجناء الذكور 5100 سجين.

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2733524#

https://www.alqabas.com/article/164345%D9%85%D8%AF%D9%8A

ثم تم بناء سجن مركزي جديد كليا على أحدث الأساليب المعمارية والأمنية والإنسانية، نظرا لكون السجن المركزي مبني قديم ومتهالك (أنشأ في مطلع الستينيات من القرن العشرين) ولا يستوعب أعداد السجناء بالشكل المطلوب والإنساني، حيث كان به في يوليو 2004 حوالي أكثر من 2000 سجين، بينما طاقته الاستيعابية 1000 سجين فقط.

https://www.alqabas.com/article/164345%D9%85%D8%AF%D9%8A

وفي عام 1962 صدر القانون رقم 26 بتنظيم السجون في الكويت والذي ينظم الحياة في السجون ويحكم العلاقة بين السجن والنزلاء في جميع المجالات ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يتعلق بتصنيفات السجون والعنابر والأحكام والقضايا والزيارات واستبدال الحبس بالعمل لصالح الحكومة. ثم صدر القرار الوزاري رقم 25 لسنة 1976 بشأن اللائحة الداخلية للسجون والمعدل بالقرار رقم 33 لسنة 1978 لتوضيح كثير من التفاصيل والقواعد في هذا القانون.

وبعد استصدار قانون السجون في الكويت ولائحته الداخلية تم تأسيس الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية التابعة لوزارة الداخلية لإدارة وتشغيل السجون، وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحق المحكوم عليهم. وتضم هذه الإدارة ثلاث إدارات هي: إدارة السجن المركزي وإدارة السجن العمومي وإدارة سجن النساء.

ولقد حُددت المهام الرئيسية لهذه الإدارة في التالي:

1- الإشراف على السجون: تتولى الإدارة الإشراف الكامل على جميع السجون في البلاد، وتضمن تطبيق اللوائح والقوانين المنظمة لشؤون السجون.

2- حراسة السجناء: تعمل على تأمين السجون وحراسة السجناء لمنع الهروب وضمان عدم حدوث أي خروقات أمنية.

3- تنفيذ الأحكام القضائية: تقوم بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحق المحكوم عليهم، بما في ذلك حبسهم وإطلاق سراحهم.

4- توفير الرعاية الصحية: تقدم الرعاية الصحية اللازمة للسجناء، وتضمن حصولهم على العلاج المناسب عند الحاجة.

5- برامج التأهيل والإصلاح: تعمل على تنفيذ برامج تأهيل وإصلاح للسجناء بهدف إعادة دمجهم في المجتمع بعد انتهاء فترة العقوبة .تشمل هذه البرامج برامج تعليمية ومهنية ودينية ونفسية.

باختصار، فإن الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية في الكويت تلعب دورًا حيويًا في نظام العدالة الجنائية، حيث تعمل على تحقيق التوازن بين حماية المجتمع وتأهيل المجرمين وإعادة دمجهم في المجتمع.

والكويت ملتزمة بما أقره المؤتمر الأول للأمم المتحدة United Nations (1955) المنعقد في جنيف في العام 1955، القاعدة 64 والتي نصت على أن واجب المجتمع لا ينتهي بالإفراج عن النزلاء، بل يجب مد يد العون من جميع المؤسسات الحكومية والخاصة للمفرج عنه لإعادة تكيفه مع المجتمع، وذلك لضمان عدم عودته للجريمة مرة أخري. ولقد أكد قانون رقم 26 لسنة 1962 الخاص بتنظيم السجون في الكويت (مادة رقم 22) ولائحته التنفيذية رقم 25 لسنة 1976 والمعدلة بالقرار رقم 33 لسنة 1978 علي حق السجين في الحصول على خدمات عديدة منها: خدمات التشغيل كجزء من عملية التأهيل المهني. أيضا نظم القانون واللائحة نظام التشغيل في السجن وشروطه وأهدافه والحرف المتاحة والمكافأة الممنوحة وكيفية انفاقها وادخارها والاستثناءات من التشغيل لظروف السن والمرض والإعاقة ... (مواد من 35 إلى 40 من قانون تنظيم السجون: 1962).

وأصبح الآن في كل مؤسسة إصلاحية في الكويت قسم للتأهيل والتشغيل يشرف وينظم خدمات التأهيل المهني، أيضا عليه تقديم التدريب والمتابعة وتوفير التشغيل للنزلاء والمفرج عنهم. ويعمل في هذا القسم مدربين أو معلمين على الحرف. ويتكون هذا القسم من مجموعة من الحرف أو الشُعب، مثل: المنجرة والتراث والخراطة والصبغ والنحاس والرسم والأجهزة الإلكترونية والكهرباء والخياطة، وذلك ليختار منها النزيل أو النزيلة المناسب لهم من حيث العمر والحالة الصحية والبدنية والمستوي التعليمي والرغبة ومدة العقوبة.

والهدف الرئيسي للتأهيل المهني للنزلاء هو إكسابهم المعارف والمهارات اللازمة لتعلم حرفة معينة مناسبة لرغباتهم ولسنهم ومستواهم التعليمي وقدراتهم البدنية والعقلية، وممارسة هذه الحرفة، بما يحقق لهم دخل نتيجة قيامهم بعمل معين أو نتيجة تقديم منتج معين. هذا الدخل يتم اعطاء السجين جزء منه لتحسين مستوي معيشته داخل السجن. وجزء آخر من حق السجين أن يخصصه لأسرته، على أن يتم الاحتفاظ له بنصف الدخل لتسليمه له عند الإفراج عنه (مادة 39 من القانون رقم 26 لسنة 1962 الخاص بتنظيم السجون في الكويت).

ويتم تنظيم معرض سنوي خلال أسبوع النزيل الخليجي لعرض منتجات النزلاء. ويتم إقامة المعرض خارج أسوار المؤسسات الإصلاحية لإتاحة المنتجات للجمهور وتعريف المجتمع بأنشطتهم المختلفة ولكسب تعاطف الجمهور مع نزلاء

المؤسسات الإصلاحية وتغيير الاتجاهات نحوهم... وبدأ تطبيق فكرة تنظيم مثل هذا المعرض في العام 2011، ومازلت المعارض مستمرة حتى الوقت الحالي نظرا لما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية.

وفي العام 2008 صدر القرار الوزاري رقم 2411 بشأن تأسيس إدارة للرعاية اللاحقة لمتابعة ومراقبة سلوك المفرج عنهم، ولزيادة الاهتمام بالمفرج عنهم إفراجا شرطيا وصحيا. ومن الخدمات التي يقدمها هذا القسم:

1- تخفيف الآثار النفسية والجسدية المترتبة على فترة العقوبة في المؤسسة الإصلاحية.

2- إكساب المفرج عنه مهارات التعامل مع الآخرين.

3- تهيئة الأسرة بكيفية التعامل مع المفرج عنه.

4- توفير فرص عمل مناسبة للمفرج عنهم، أو إعادتهم لوظائفهم السابقة.

5- تحسين الوضع الاقتصادي للمفرج عنه ولأسرته.

هذا ولقد تبنت أجهزة وزارة الداخلية بالكويت وجهة النظر الإنسانية التي طالما نادى بها علماء علم النفس وعلم الاجتماع ومهنة الخدمة الاجتماعية، وهي أن الانسان لم يولد مجرما، وبطبعه ليس مجرما، وإنما هو إنسان انحرف لأسباب عديدة ومتنوعة قد تكون خارجة عن ارادته، ومع الاعتراف بأن هذا الانسان قد أخطأ، وأنه يجب أن ينال عقوبة مناسبة فرضها القانون على أمثاله، فإنه ليس معنى ذلك، أن يوصف بأنه مجرم مدى الحياة ولا يرتجى صلاح حاله، وإنما مع توقيع الجزاء عليه، يجب النظر إليه كانسان يمكن اصلاحه وتأهيله ليصبح عضوا نافعا في المجتمع بعد انقضاء مدة عقوبته وعودته إلى الحياة العادية (العمرات، 2002 : 40). وتُولي دولة الكويت اهتمامًا كبيرًا بتطوير برامج الرعاية والتأهيل والإصلاح في المؤسسات الإصلاحية بها، وتعمل على تحسين ظروف النزلاء، وتوفير فرص إعادة التأهيل لهم، وذلك بهدف تحقيق العدالة الإصلاحية وإعادة دمجهم في المجتمع كأعضاء فاعلين.

ومن أهم ملامح هذه التجربة الآتي:

1-تطوير السجون القديمة: يتم تطوير وتحديث السجون القديمة لتحسين ظروفها المعيشية والتأكد من ملاءمتها للمعايير الدولية.

2-إنشاء سجون جديدة: قامت الكويت ببناء 3 سجون حديثة تتوافق مع المعايير الدولية، مثل: سجن العقيلة المركزي وسجن كيدان، وتتميز هذه السجون بتصاميمها المعمارية المتطورة، وظروفها المعيشية اللائقة، ونظمها الأمنية المتقدمة.

3-انشاء مستشفى السجن المركزي: تتوفر في مستشفى السجن المركزي مختلف الأقسام الطبية، وبها أحدث الأجهزة الطبية، وبها سيارة إسعاف متوفرة علي مدار 24 ساعة، وتشمل المستشفى 100 سرير و15 عيادة متخصصة، ويعمل بها فريق طبي متكامل، من أطباء في مختلف التخصصات وطاقم تمريض وصيادلة وأطباء علاج طبيعي...(مكتب الوكيل المساعد لشئون المؤسسات الإصلاحية بالكويت، 2024).

4-برامج متنوعة: تُقدم السجون الكويتية برامج تأهيلية شاملة ومتنوعة للنزلاء، تشمل التعليم والتدريب المهني والرعاية النفسية والرعاية الاجتماعية والرعاية الدينية والأنشطة الرياضية، وتهدف هذه البرامج إلى مساعدة النزلاء على اكتساب

مهارات جديدة تُمكنهم من الاندماج في سوق العمل بعد قضاء عقوبتهم (مكتب الوكيل المساعد لشئون المؤسسات الإصلاحية بالكويت، 2024).

5-برامج مُتخصصة: هناك برامج مُتخصصة أو نوعية تتناسب مع احتياجات فئات معينة من النزلاء، مثل برامج مكافحة الإدمان وبرامج معالجة العنف الأسري والبرنامج العلاجي التأهيلي بالسجن المركزي وبرنامج النصح والإرشاد لنزلاء أمن الدولة.

6-المشاركة المجتمعية: تشجع الكويت المُشاركة المجتمعية في عملية إعادة تأهيل النزلاء، وتتعاون مع القطاع الخاص والجمعيات ذات النفع العام أو الأهلية لتوفير فرص العمل والتدريب للنزلاء بعد قضاء عقوبتهم. فعلي سبيل المثال، تساهم الجهات التالية في تقديم بعض الخدمات للنزلاء: وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وزارة الصحة وجمعية بشائر الخير (جمعية ذات نفع عام) ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والهيئة العامة للشباب والرياضة...

وزارة الداخلية – الإدارة العامة للسجون بالكويت (2024) https://www.moi.gov.kw/main

كونا: البيت العائلي بالسجون لمسة إنسانية وإصلاحية كويتية تربط النزيل بأسرته (2024)

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2507415&language=ar

كذلك تم توفير عدة خدمات جديدة نوعا ما للنزلاء، منها:

1-البرنامج العلاجي التأهيلي بالسجن المركزي: بدأ البرنامج العلاجي التأهيلي للمحكومين بالتعاطي أو الادمان من خلال مركز مخصص لذلك تم إنشاؤه في العام 2006، تحت مسمي مركز العلاج التأهيلي لعلاج مدمني المخدرات. وهذا المركز يمكن أن يخدم حوالي 400 نزيل. ولعل التفكير في إنشاء هذا المركز يرجع إلى أن أحكام المخدرات تمثل حوالي 46 % من مجموع القضايا. ويتم تقديم الخدمات التالية للمحكومين بالتعاطي أو الإدمان: (تقرير الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية: 2018)

أ- الفحوصات والتحاليل الطبية.

ب-تقديم العلاجات والأدوية المناسبة لكل حالة.

ت-برنامج ديني يشرف عليه مركز الرشاد الصباحي.

ث-محاضرات توعوية عن الآثار السلبية للتعاطي والإدمان، وسبل النجاة منها.

ج- أنشطة رياضية.

والبرنامج العلاجي التأهيلي مكون من أربع مراحل ثلاث منها داخل السجن والمرحلة الرابعة خارج السجن. والمرحلة الأولى هي عبارة عن علاج الأعراض الانسحابية الجسدية، بإشراف طبي متخصص يشترك فيه الطب النفسي والاخصائيون النفسيون في السجون لتنظيف جسم المتعاطي أو المدمن خلال اسبوع بمواد بديلة عن المخدرات، ولكنها أقل ضرراً وتأثيراً وهي مواد علاجية وليست مخدرات لأن الانقطاع عن المادة المخدرة تفقد الجسم السوائل عن طريق العرق

أو أي طريقة أخرى وهناك مدمنون لا يحتاجون لأي دواء لتوفر الارادة لديهم، لأنه يتم التعامل معهم خصوصا الشباب بالإقناع والتوجيه لذا هم يتحملون الآلام المترتبة على ذلك، وإن اختلفت مستوياتها.

أما المرحلة الثانية فهي عبارة عن علاج الأعراض الحالية وتعتمد على العلاج النفسي وبعض الأدوية، ويتم التعامل معهم كمرضى لا كمجرمين. ولكن من المحتمل أن يعود المدمن إلى ادمانه فيما لو أعيد إلى البيئة التي أدمن فيها وهذه حالة نفسية يشعر بلذة فيها. أما المرحلة الثالثة فهي التأهيل لدخول المجتمع على أن يكون مرتبطاً بالمركز على الأقل ثلاث مرات في الاسبوع حتى تصبح حياته طبيعية مع أهله.

أما المرحلة الرابعة فهي الرعاية اللاحقة حيث يوجد تعاون وثيق مع جمعية بشائر الخير كجمعية أهلية ذات نفع عام، وكذلك مع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية المتمثلة في دور القرآن، بالإضافة إلى التحريات عن هذا الشخص المفرج عنه ومتابعته وفحصه اسبوعياً هذا ليس رقابة وملاحقة، بل رعاية لأنه عندما يخرج من السجن فإن آثار الادمان تزيد الوقت للقضاء عليها.

وتشير الأرقام إلي أن نسبة نجاح المركز في علاج الإدمان وتعاطي المخدرات بين نزلاء السجون وصلت إلي حوالي 60 %، وهي نسبة تعتبر عالية، إذا تم مقارنتها بما تحققه نفس المراكز في دول أخري.

https://www.alqabas.com/article/164345%D9%85%D8%AF%D9%8A

2-**برنامج البيت العائلي:** إيمانا من وزارة الداخلية في الكويت بضرورة مراعاة الجانب النفسي والاجتماعي للنزلاء لما له من عظيم الأثر في حفظ كيان الأسرة واستقرار المجتمع، تم تطبيق برنامج البيت العائلي منذ سبتمبر 2016 وحتى الوقت الحالي (تقرير الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية: 2024).

وفكرة البيت العائلي أعم وأشمل من فكرة الخلوة الشرعية، حيث لا يقتصر دوره على اشباع رغبات النزيل فقط، بل يهدف إلى إعادة تأهيله نفسيا واجتماعيا من خلال تدعيم القيم الاجتماعية وتعديل السلوك غير السوي. وتهدف فكرة البيت العائلي إلى تعزيز الروابط الأسرية للنزلاء وتوفير بيئة إيجابية تساهم في إعادة تأهيلهم وإصلاحهم. ويعتبر هذا البرنامج جزءًا من الجهود المبذولة لتقليل آثار الحبس على النزيل وأسرته، ومساعدته على الاندماج مرة أخرى في الأسرة والمجتمع، وتقليل فرص عودة النزيل إلى ارتكاب الجرائم من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم له ولأسرته. ويتكون البرنامج من الأنشطة التالية:

أ- **البيت العائلي:** يوفر سجون الكويت بيوتًا عائلية مجهزة تجهيزًا كاملاً، حيث يمكن للنزلاء وأسرهم قضاء يوم كامل معًا في جو أسري حميم.

ب- **أنشطة ترفيهية:** يتم تنظيم العديد من الأنشطة الترفيهية والاجتماعية للنزلاء وأسرهم، مثل الألعاب والمسابقات، بهدف خلق أجواء ممتعة ومريحة.

ت- **برامج توعوية:** يتم تقديم برامج توعوية للأسر حول أهمية دعم النزيل وتقديم المساعدة له في عملية إعادة التأهيل.

ث- **خدمات أخرى:** يتم توفير خدمات أخرى مثل: الصحف والمجلات والكتب والطعام والشراب وبعض ألعاب التسلية والاستشارات النفسية والاجتماعية، ومساعدة النزيل في الحصول على الوظائف بعد الإفراج عنه.

3-**المخيم الربيعي:** بدأ تطبيق فكرة المخيم الربيعي منذ عام 2008 ومستمر حتى الوقت الحالي. وفي هذا البرنامج يُسمح للنزلاء في فصل الربيع عمل مخيم داخل أسوار المؤسسة الإصلاحية للاستمتاع بالأجواء الربيعية من خلال التخييم، وتعلم بعض مهارات التخييم، مثل: الاعتماد على النفس وتحمل المسئولية والقيادة والتبعية... ويتم منح زيارات أسرية للنزلاء خلال فترة المخيم، ويتم إقامة أنشطة رياضية وثقافية وترفيهية وتنظيم محاضرات دينية وتوزيع الجوائز على الفرق الفائزة والنزلاء المتميزين في الفعاليات السابقة.

4-توفير اتصال: يتم توفير اتصال يومي سمعي ومرئي مجاني لجميع النزلاء للتواصل مع أسرهم. أيضا توفير مكالمة تليفونية دولية مجانية كل أسبوع لكل نزيل أهله خارج الكويت.

5-المكتبة: تم تأسيس مكتبة عامة في كل مؤسسة إصلاحية، تضم العديد من الكتب الثقافية والاجتماعية والدينية... ويسمح للنزلاء زيارة هذه المكتبة بصفة دورية حسب جدول معد لذلك، كما يسمح لهم باستعارة الكتب من هذه المكتبة، ويوجد بكل مكتبة أخصائي مكتبات مسئول عن المكتبة والاشراف عليها وتنظيمها.

6-سوق مركزي: تم توفير سوق مركزي داخل المؤسسة الإصلاحية حتى يتاح بسهولة للنزلاء شراء ما يحتجونه من طعام وملابس وأمور أخري بأسعار مخفضة.

7-كابونات مجانية: يتم توفير كابونات مجانية لبعض النزلاء غير القادرين ماليا، أو لكون أسرهم خارج البلاد، وذلك لشراء ما يحتاجونه من طعام وملابس وأمور أخري من السوق المركزي.

ختامًا، تشهد السجون في الكويت تطوراً مستمرًا نحو تحقيق أهداف إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي للسجناء. وهذا التطور يعكس الاهتمام الذي توليه الكويت بحقوق الإنسان وبتوفير فرص جديدة للسجناء لبناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم وللمجتمع.

التحديات التي تواجه برامج رعاية النزلاء في المؤسسات الإصلاحية في الكويت في الوقت الحاضر:

تواجه برامج رعاية النزلاء في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، مجموعة من التحديات التي تؤثر على كفاءة وفاعلية وجودة هذه البرامج وعلى قدرتها على تحقيق أهدافها المنشودة في إعادة تأهيل النزلاء وإعدادهم للاندماج في المجتمع. ومن أبرز هذه التحديات:

أولا: تحديات داخلية

1- **ازدحام السجون:** بشكل أكثر من طاقتها الاستيعابية.

2- **نقص الموارد:** تعاني المؤسسات الإصلاحية في الكويت من نقص في الموارد المالية والبشرية، مما يحد من تنفيذ البرامج وفعاليتها.

3- **التنوع الثقافي:** وجود تنوع ثقافي كبير بين النزلاء قد يجعل من الصعب تصميم برامج تلبي احتياجات الجميع.

4- **المقاومة للتغيير:** قد يواجه المسؤولون عن تنفيذ البرامج مقاومة من قبل بعض النزلاء أو حتى من بعض العاملين في المؤسسات الإصلاحية.

5- **الوصمة الاجتماعية:** تحمل كلمة "نزيل" وصمة اجتماعية كبيرة، مما يؤثر على نفسية النزلاء ويقلل من دافعهم للتغيير.

ثانيا: تحديات خارجية

1- **القبول المجتمعي:** قد يواجه النزلاء السابقون صعوبة في الحصول على قبول المجتمع والاندماج فيه، مما يزيد من فرص عودهم إلى الجريمة.

2- **فرص العمل:** قلة فرص العمل المتاحة للنزلاء السابقين، خاصة أولئك الذين لا يملكون مؤهلات عالية، تشكل عائقًا كبيرًا أمام إعادة تأهيلهم. فلقد أشارت دراسة أجريت في الكويت أن حوالي 85 % من المفرج عنهم يعودون إلى الانحراف والإدمان مرة أخري بسبب عدم توافر فرص عمل لهم (الجنفاوي، 2020).

3- **غياب الدعم الأسري:** قد يفتقر بعض النزلاء إلى الدعم الأسري اللازم، مما يزيد من صعوبة إعادة تأهيلهم.

4- **التغيرات السريعة في المجتمع:** تتطلب التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع الكويتي تطويراً مستمراً للبرامج لتلبية احتياجات النزلاء المتغيرة.

ثالثا: تحديات مرتبطة بالبرامج نفسها

1- **عدم التكامل بين البرامج:** قد تكون هناك فجوات بين البرامج المختلفة المقدمة للنزلاء، مما يقلل من فعاليتها.

2- **قلة التقييم:** قد لا يتم تقييم البرامج بشكل دوري لمعرفة مدى فعاليتها واقتراح التعديلات اللازمة.

3- **التركيز على العقوبة أكثر من الإصلاح:** قد يكون التركيز في بعض المؤسسات الإصلاحية على العقوبة أكثر من الإصلاح، مما يقلل من فرص إعادة تأهيل النزلاء.

ولتجاوز هذه التحديات، يمكن اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها:

1- **الاستفادة من العقوبات البديلة:** عن عقوبة السجن، في الحالات المناسبة لذلك.

2- **زيادة التمويل:** تخصيص ميزانيات كافية لتطوير البرامج وتوفير الموارد اللازمة.

3- **التدريب والتأهيل:** تدريب العاملين في المؤسسات الإصلاحية على أحدث الأساليب في مجال إعادة التأهيل.

4- **التعاون مع الجهات الخارجية:** التعاون مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني لتوفير فرص عمل وتدريب للنزلاء السابقين.

5- **تطوير البرامج:** تطوير برامج تلبي احتياجات النزلاء المتنوعة وتستند إلى أفضل الممارسات العالمية.

6- **التقييم المستمر:** تقييم البرامج بشكل دوري لضمان فعاليتها، لمعرفة جوانب القوة والضعف بها، بهدف تحسينها وتطويرها.

ختامًا، إن مواجهة هذه التحديات تتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية (الحكومة والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني) بهدف تحقيق الهدف الأسمى وهو إعادة تأهيل النزلاء ودمجهم في المجتمع.

توصيات البحث:

التالي بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير كل من المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء بها:

1- ضرورة زيادة عدد العاملين في المؤسسات الإصلاحية وحسن اختيارهم وتدريبهم، وخاصة من الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين وأخصائيين التأهيل المهني.

2- ضرورة تقييم أداء نظام المؤسسات الإصلاحية في الكويت وبرامج رعاية النزلاء بها بشكل دوري وعلمي، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه، بهدف تدعيم وتعزيز الأولي، والقضاء أو التقليل أو التخفيف من الثانية.

3- ضرورة وضع خطط مستقبلية لتطوير وزيادة وتنويع برامج رعاية نزلاء المؤسسات الإصلاحية بالكويت.

4- تحديث قوانين المؤسسات الإصلاحية بالكويت واللوائح التنفيذية المتعلقة بها نظرا لكونها قديمة بعض الشيء.

5- ضرورة تشجيع تنظيمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات ذات النفع العام أو الأهلية لتقوم بدور أكبر في تطوير كل من المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء في هذه المؤسسات، مع العمل علي زيادة عددها، حيث أن عددها مازال محدود جدا.

6- ضرورة تشجيع القطاع الخاص ليقوم بدور أكبر في تطوير كل من المؤسسات الإصلاحية وبرامج رعاية النزلاء في هذه المؤسسات، من منطلق المسئولية الاجتماعية التي تقع عليها في ضرورة أن يقوم بدوره الاجتماعي والإنساني في خدمة المجتمع والمساهمة في تنميته.

7- رفع مستوى الوعي العام لدي المجتمع الكويتي بأهمية رعاية نزلاء المؤسسات الإصلاحية وإعادة تأهيلهم داخل المؤسسات وبعد الإفراج عنهم، وخاصة في توفير فرص عمل مناسبة لهم بدون مشكلات مترتبة على صحيفة السوابق والوصمة الاجتماعية تجاه هؤلاء المفرج عنهم.

Abstract

The development of correctional institutions and inmates care programs in Kuwait, from the recent past to the present

By Bader Adnan Al-Khubaizi

The aims of the current research were tracing the development of correctional institutions and inmates care programs in Kuwait from the recent past to the present, reviewing the efforts made in this field, monitoring the challenges facing these developments, and how to overcome them., and providing a set of recommendations that can be used and used as guidance in the process of developing correctional institutions and inmates care programs in these institutions in Kuwait.

The current research was considered a descriptive research type that relies on a qualitative description of the research topic, as it discussed: correctional institutions and inmates care programs in the recent past and present, through reviewing the scientific literature related to each of: criminal sociology, criminal psychology, and the social work profession in the field of caring for prisoners, released prisoners, and their families.

Results: All research questions answered. Also, a number of recommendations were presented that can be used and used as guidance in developing correctional institutions in Kuwait and inmates care programs in them.

Keywords: Correctional institutions, social care, vocational rehabilitation, past of inmates' care programs in Kuwait, present of inmates' care programs in the present.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

1-أبو النصر، مدحت محمد. (2024). أسيوط: *الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي*. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة أسيوط.

2-أبو النصر، مدحت محمد. (2010). القاهرة: *تأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية*. مجموعة النيل العربية.

3-الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية. (2018). الكويت: *تقرير عن البرامج والأنشطة الخاصة بنزلاء السجن المركزي*. وزارة الداخلية بالكويت.

4-الجنفاوي، خالد مخلف.(2020)." العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت". *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*. كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم. *18*. (18). الفيوم.

5-الرواشدة، علاء زهير. (2019). " الأمن الإنساني في دور رعاية المسنين، دراسة سوسيولوجية". *مجلة العلوم الاجتماعية*. جامعة الكويت. *47*. (4). الكويت.

6-العمرات، أحمد. (2002). *الأمن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة*. عمان.

7-مكتب الوكيل المساعد لشئون المؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام، *البرامج والخدمات التأهيلية والمهنية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية بالكويت*، وزارة الداخلية: 2024.

8-منظمة الأمم المتحدة. (1976). *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*. منظمة الأمم المتحدة. 1966، 1967. نيويورك.

9-وزارة الداخلية ووزارة العدل. (1962). *قانون رقم 26 لسنة 1962 الخاص بتنظيم السجون في الكويت*. وزارة الداخلية ووزارة العدل. الكويت.

10-وزارة الداخلية ووزارة العدل. *اللائحة التنفيذية رقم 25 لسنة 1976 والمعدلة بالقرار رقم 33 لسنة 1978 الخاصة بقانون رقم 26 لسنة 1962 تنظيم السجون في الكويت*. وزارة الداخلية ووزارة العدل. الكويت.

11-وزارة الداخلية. (2008). *القرار الوزاري رقم 2411 لسنة 2008 بشأن تأسيس إدارة للرعاية اللاحقة*. وزارة الداخلية. الكويت.

12-وزارة الداخلية، *قرار تأسيس الإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية لإدارة وتشغيل السجون*. وزارة الداخلية. الكويت.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Amnesty International Organization. (2024). *Periodic report on the conditions of prisons and correctional institutions in various countries of the world* . London : AIO.

2- Balafouas, L. & et. al. (2020). "Rehabilitation and Social Behaviour: Experiments in Prison". *Games and Economic Behaviour Journal*. Vol. 20. No.5.

3- Barker, R. (2003). *The Social Work Dictionary.* 5th. ed. National Association of Social Workers. Washington, D.C.

4- Becker, H. (1963). *Outsiders: Studies in Sociology of Deviance.* New York: The Free Press.

5- Browen, K. (1992). *An Introduction to Sociology.* Cambridge: Polity Press.

6- Brown, J. (1979). *Community Policing.* Police Review. London: Publishing Co.

7- Colman, J. & Gressey, D. (1995). *Crime and Society.* New York: The Free Press.

8- Colye, A. (2021). *Prisons of the World.* Bristol: Bristol University Press.

9- Heffernan, J. & et. al. (2008). *Social Work and Social Welfare.* St. Paul.: West Publishing Co.

10- Klismet, P. & Clarissa, A. (2020). *Profiling Violent Crime*. New York: Cole Publishers.

11- Man, M. (2003). *Encyclopaedia of Social Sciences*. 4th. ed. London: The Free Press.

ثالث: مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

وزارة الداخلية – الإدارة العامة للسجون بالكويت:https://www.moi.gov.kw/main

كونا: البيت العائلي بالسجون لمسة إنسانية وإصلاحية كويتية تربط النزيل بأسرته

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2507415&language=

السجون قديما في الكويت https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2733524#

https://www.alqabas.com/article/164345%D9%85%D8%AF%D9%8A